

جوز التفارق قبل القبض وجوز وبغير جنسه متفا
ضلا جاز مع القبض وجوز به اذ اذ باع بيع
جزا من صبره فلا بد من التقابض ويجوز بيع الحنطة
بالشعير متفاضلا وقيل لا ولا يجوز البيع نسيئة عند
اختلاف الجنس والحنطة والشعير جنسان وقيل
وبه قال في روايه مرجوحه وما نص على كيله او
وزنه تجب اتباعه وما لا نص فيه وكان مكيل او
مازونا في عهد صلى الله عليه وسلم بالجواز اتبع
واعتبر عاده بلد البيع والرياء ثابت في دار الحرب
ولم يثبت وما ليس بمكمل ولا مؤزن كالشباب والحيوان
جاز بيع بعضه ببعض نسيئا اختلاف الجنس او المتحد
ومنع في الجنس الواحد فان بطل بيع بقرة ببقرتين
وقيل الجنس المتحد الصفه جوزه او ركاه يمنع
التفاضل والنساء الجنس المختلف لا يمنع ولا يمنع
النساء وقال بجواز التفاضل والنساء الجنس المختلف
اتحد الجنس او اختلف وعنه كما في حنيفه ويجزي
الرياء في الماء وبه قيل في روايه وقال الباقر
لا ولا يجوز بيع حنطة بدقيق ولا سويقا وبه
قيل وعنه الجواز بالوزن متفاضلا ومتساويا وقال
بالمقول عن مالك لكن مع التساوي وعنه المنع
مطلقا وعلة الرياء في النقدين كونهما جوازي الا
ثمان وفي التمر والزبيب والبر والشعير كونها

جنس واحد

مطبو

مطبو منه جنس وفي القديم كونه مطبو منه جنس
مقدرة فآخرا ما لا يكال ولا يوزن كالسفرجل والحل
العلة في النقدين الوزن والجنس وبه قال فتعد
الى الحد يد والرصاص وفي المطبوعات الكيل مع
الجنس وبه قال في المشهور فتعدى الى الحصا والنزه
والاشنان وقال في اخرى العلة كونها مأكوله مكيله
فلا يتعدى الى البطيخ والخيار والسفرجل وغير
المكيل وقال في اخرى العلة كونها مأكوله مع الجنس
فيخرج غير المأكول وقيل العلة القوت وما يصلح
فندرج فيه اللحم والحل والزيت ولا يجوز بيع الزيت
الناعم بمثله وجوز الباقر ولا يجوز بيع الخبز
الرطب بمثله وجوز الباقر لكن يشترط ملكه
كونه في السفر ولا يجوز بيع الحنطة المبلولة بمثلها
وجوزها والخلول اجناس وقيل جنس وبه قال
في روايه ولا يجوز بيع المحمد بالجر وقيل يجوز
على التجري ومن اصابه من قيده بالبوراري حيث
يتعدر الوزن والاحام والالبان اجناس في الاظهر
وقيل الانعام والوحش جنس والطير صنف والحيه
صنف وقال برابع وهو الوحش وعنه كلها اجناس
وعنه جنس واحد ولا يجوز بيع الرطب بالتمر وجوز
ولا يجوز بيع الرطب بالرطب وجوز الباقر
وبيع العريا جاز ومنعه ولا يجوز فيما زاد